

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

على الوجه الذي وقع فيه حتى إنهم سلكوه في أحرف من القرآن جاءت على خلاف ما في التلاوة المجمع عليها بحيث لم يقرأ بها في الشواذ فضلا عن غيرها كما وقع في الصحيحين و الموطأ وغيرها كل ذلك مع تضيقه أي اللفظ الذي جاءت به الرواية من العارف منهم بالعلامة المنبهة على خ في الجملة ويذكر مع ذلك ما ظهر أنه الصواب جانباً أي بجانب اللفظ المختل من هامش الكتاب كذا عن أكثر الشيوخ حال كونه نقلاً لعياض عنهم أخذاً مما استقر عليه عملهم .

وحكاية ابن فارس أيضاً عن شيخه أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان راوي سنن ابن ماجه عنه فقال إنه كان يكتب الحديث على ما سمته لحنا ويكتب على حاشية كتابه كذا قال يعني الذي حدثه به والصواب كذا .

قال ابن فارس وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب ونحوه قول الميانشي صوب بعض المشايخ هذا وأنا أستحسنه وبه آخذ وأشار ابن الصلاح إلى أنه أبقى للمصلحة وأنفى للمفسدة يعني لما فيه من الجمع بين الأمرين ونفي التسويد عن الكتاب أن لو وجد له وجه حيث تجعل الضبة تصحيحاً .

كما تقدم في بابه قال والأول سد باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يسحن وهو أسلم مع التبين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية وممن فعله أبو عبيد القاسم بن سلام حيث أدى كما سمع وبين أن الصواب كذا .

وصرح الخطيب بوجوب ذلك حيث قال في الكفاية إن الواجب الرواية على ما حمل من خطأ وتصحيح ثم بيان صوابه